

بيان

معالي السيد HALLDOR ASGRIMSSON

وزير الشؤون الخارجية فى آيسلندا

فى افتتاح

مؤتمر ريكيافيك للصيد الرشيد فى النظام الايكولوجى البحرى

2001/10/4-1

ريكيافيك ، آيسلندا

فخامة رئيس جمهورية آيسلندا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، معالي الوزراء، سيداتي سادتي

من دواعي سرورى العظيم أن أرحب بكم جميعا فى آيسلندا وفى هذا المؤتمر الهام للصيد الرشيد فى النظام الايكولوجى البحرى. وآيسلندا هى المكان المناسب لعقد مثل هذا المؤتمر لأسباب عديدة. فالمحيط، الذى تضرب أمواجه سواحلنا طوال العام هو أيضا مصدر معيشتنا، ولا شك فى أن الصيد قد حال دون القضاء المبرم على آيسلند كأمة خلال الأيام السوداء من القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما دمرت الثورات البركانية أراضيها الزراعية. وما زالت ثروتنا حتى اليوم تعتمد على مصايد الأسماك حيث أن ما يتراوح بين 60 و70 فى المائة من صادراتنا من البضائع هى من المنتجات البحرية. ولذا فإن لنا مصلحة خاصة جدا واهتمام بحالة مصايد الأسماك. ونعرف تماما، فى هذا العالم الصغير الذى نعيش فيه، أنه لا يكفى أن يقتصر اهتمامنا على أمورنا الخاصة فحسب.

السيد الرئيس،

ان هناك قلق متزايد، فى جميع أنحاء العالم، ازاء الافراط فى الصيد وحالة المخزونات السمكية. ومشاعر القلق هذه مفهومة فى ضوء أهمية مصايد الأسماك للأمن الغذائى العالمى. فالمصايد توفر أيضا سبل المعيشة للملايين من السكان بل ولأمم بأكملها، فالصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية تعتبر، بالنسبة لعدد من البلدان، عنصرا رئيسيا فى اقتصادها الوطنى.

غير أن من المهم أيضا أن نلتزم جانب الحرص فى عدم المبالغة فى التعميم، والافراط فى التبسيط. فحالة مصايد الأسماك هى بالتأكيد تثير الانزعاج فى بعض المناطق، الأ أنها فى حالة جيدة للغاية فعلا فى عدد آخر. والواقع أن الصيد يمكن أن يكون عملية مستدامة، وينفذ عدد من البلدان بالفعل تدابير ادارة مستدامة فعلية فى المصايد. ومن المهم ابراز هذه الحالات باعتبارها نماذج ايجابية تحتذى بها البلدان الأخرى.

ونحن فى آيسلندا نعلم من خبرتنا أن الادارة المستدامة للموارد شرط أساسى لازدهارنا ورفاهتنا. ولذا فإننا لا نستطيع أن نتحمل ببساطة حدوث خطأ فى هذا المجال.

ونظام ادارة مصايد الأسماك فى آيسلندا لم يخترع بين ليلة وضحاها، بل الواقع أنه مازال فى حالة تطور. وهو نتيجة للكثير من الأعمال العلمية والجهود السياسية وتطلب الكثير من القرارات الصعبة. ومن خلال التجربة والخطأ وضعنا نظاما للادارة المستدامة لمصايد الأسماك لا بد أن يعتبر، بالمعايير الدولية، نظاما متقدما يتسم بالابتكار والنجاح. غير أننا مازلنا نواجه تحديات جديدة لا بد أن نتغلب عليها.

ولقد استطعنا من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة والعلم وطرق الإدارة، أن نستفيد من مناطق الصيد لدينا بطريقة مستدامة. ولقد أصبحنا بفضل ذلك دولة صيد رئيسية وأتاح لنا إقامة مجتمع مزدهر ينعم بمستويات حديثة من الاسكان والرعاية الصحية والتعليم على الرغم من البيئة الطبيعية الصعبة التي نعيش فيها.

ولقد سعينا أيضا الى أن نضع خبراتنا في مجال مصايد الأسماك في خدمة البلدان الأخرى. فالمعونة التي تقدم لتطوير مصايد الأسماك المستدامة تعد من الأعمدة الرئيسية لبرنامج المساعدات الانمائية الذي تنفذه أيسلندا. وعلاوة على ذلك قامت المؤسسات العامة الأيسلندية بتزويد البلدان النامية بالمساعدات لاقامة أساس علمي وقانوني لنظم ادارة مصايد الأسماك فيها. كما وظفت الشركات الأيسلندية استثمارات في عمليات الصيد وفي صناعات تجهيز المصيد فى مختلف أنحاء العالم، وساهمت الشركات الأيسلندية فى كثير من المشروعات الانمائية التى تهدف الى اقامة صناعات الصيد الاقليمية.

وأود هنا أن أشير بصورة خاصة الى برنامج التدريب فى قطاع مصايد الأسماك الذى تنفذه جامعة الأمم المتحدة والذى أقيم هنا فى أيسلندا منذ 1998. ويقدم البرنامج التدريب المتقدم للاخصائيين المهنيين الممارسين من قطاعات مصايد الأسماك فى البلدان النامية، وسوف يقدم هذا البرنامج عرضا هنا فى اليهو الواقع خارج هذه القاعة، وأشجعكم على معرفة المزيد عن هذا البرنامج.

السيد الرئيس،

هناك بلا شك حاجة كبيرة الى التعاون الدولى لتعزيز مصايد الأسماك المستدامة. وآمل مخلصا أن يحقق هذا المؤتمر مساهمة كبيرة فى هذا المجال.

واننى أشاطر الكثير من البلدان القلق ازاء حالة المخزونات السمكية وادارة مصايد الأسماك فى بعض الأقاليم. ولقد كنت قبيل أن أصبح وزيرا للخارجية وزيرا لمصايد الأسماك لنحو ثمانى سنوات وكان على أن أتعامل مع الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الصعبة عندما كنا نجرى تغييرات جذرية فى نظام ادارة مصايد الأسماك لدينا لاقامة مصايد مستدامة.

كما أننى أتفهم موقف تلك البلدان التى تضغط من أجل دور أكثر نشاطا للمنتديات العالمية، مثل الأمم المتحدة، فى مجال مصايد الأسماك. ولكن اسمحوا لى أن أكون صريحا معكم فمعظم هذه البلدان هى بلدان صناعية متقدمة. وبعض هذه البلدان فقد المخزونات السمكية نتيجة الافراط فى الصيد. والبعض الآخر منها اصطاد ثديياته البحرية الى حد يقترب بها من الانقراض. ومازال عند البعض الآخر منها الكثير من الطاقات الزائدة فى أساطيل الصيد الخاصة بها مما يتعين معها أن ترسل بأساطيلها الى أعالي البحار للصيد هناك. غير أنه يتعين على هذه البلدان ألا تحاول تصدير مشكلاتها الى البلدان الأخرى، أو الافتراض بأن هذه البلدان الأخرى سوف ترتكب حتما نفس الأخطاء

التي وقعت هي فيها. فحقيقة أن هذه البلدان تواجه صعوبات لا تعنى أن الموارد البحرية الحية لا تخضع لإدارة مستدامة في الأقاليم الأخرى من العالم.

ويتعين ألا يغيب عن بالنا أن مصايد الأسماك تشكل قطاعا اقتصاديا رئيسيا في كثير من البلدان. ولا يمكن أن نتوقع من هذه البلدان أن ترضى أن يتولى المجتمع العالمى إدارة جزء من اقتصادياتها. ولذا ينبغى أن يكون التعاون الدولى فى مجال مصايد الأسماك متفقا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبعد أن ذكرت كل ذلك، ماذا يتعين أن يركز التعاون الدولى عليه فى مجال مصايد الأسماك؟ اننى أرى أربعة مجالات تكتسى أهمية رئيسية.

أولا، التعاون الفنى والعلمى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك يعد عنصرا محوريا فى تحقيق تقدم فى معارفنا بالموارد البحرية وأفضل الطرق لإدارتها. ويعتبر هذا المؤتمر مثلا جيدا على هذا التعاون. فلقد أصبح المجتمع العالمى يتفهم المصلحة المشتركة فى تحقيق التقدم فى منهج النظم الايكولوجية فى إدارة مصايد الأسماك. ولذا فقد اجتمعنا هنا لتتعلم من العلماء ومن خبراتنا المختلفة ما يمكن وما لا يمكن عمله لادراج اعتبارات النظم الايكولوجية فى إدارة مصايد الأسماك وفى تحديد الطرق التى يمكننا بها التعاون فى تعزيز وتطوير منهج إدارة الموارد البحرية الحية المستند الى النظم الايكولوجية.

ثانيا، من المهم أن نطوع السوق العالمية لتحقيق استدامة المصيد. فمن الممكن لقواعد التجارة الدولية أن تدعم أو تقوض إدارة المصيد المستدامة. ولقد أثبتت التجربة أن تشوهات الأسواق، مثل التعريفات التصاعديّة والاعانات، لها تأثيرات تشجع على الإفراط فى الصيد. ولقد كان للاعانات والتعريفات المرتفعة فى بلدان منظمة التعاون الاقصادى والتنمية تأثيرات سلبية كبيرة على البلدان النامية سواء من حيث مصالحها التجارية أو لاستخدامها لمواردها السمكية.

فأكثر من نصف مجموع الصادرات العالمية من الأسماك والمنتجات السمكية يأتى من البلدان النامية. ويذهب معظم هذه الصادرات الى بلدان منظمة التعاون للاقتصاد والتنمية التى تستورد معا نحو 75 فى المائة من المنتجات السمكية المتداولة فى التجارة الدولية. وتعتبر نفس هذه البلدان المستوردة مسؤولة عن معظم الاعانات التى تقدم لمصايد الأسماك فى العالم كما أنها تطبق أيضا تعريفات على المنتجات الواردة من البلدان النامية.

ثالثا، من الضرورى أن نزيد من دعم المجتمع العالمى للبلدان النامية فى مجال مصايد الأسماك.

فالأسمك هى المصدر الرئيسى للبروتين الحيوانى لأكثر من مليار نسمة فى العالم النامى. فجميع البلدان الثلاثين الأكثر اعتمادا على الأسماك كمصدر للبروتين، تنتمى، فيما عدا أربعة، للعالم النامى. وتقدم البلدان النامية أكثر من نصف مجموع الصادرات العالمية من الأسماك والمنتجات السمكية. ويتعين ألا يغيب عن بالنا أن مصايد

الأسماك تكتسى أهمية رئيسية فى بعض بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، وفى الدول النامية الجزرية الصغيرة.

وأعتقد أن علينا، معشر دول الصيد، ومنظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية، مسؤولية اقامة شراكة مع البلدان النامية ودعمها فى عملية وضع نظمها للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك التى تتناسب مع ظروفها واحتياجاتها.

ومنذ بضع سنوات خرجت الجهات المتبرعة الرئيسية فى مجال مصايد الأسماك بمفهوم المنتدى المعنى بمصايد الأسماك المستدامة لاقامة هذه الشراكة على وجه الدقة. ومن الضرورى أن تكتسب هذه المبادرة قوة دفع جديدة وأن نناشد نحن الدول الأعضاء فى منظمة الأغذية والزراعة البنك الدولى بمواصلة تعاونه مع المنظمة فى هذه المسألة الهامة.

وأخيرا، علينا أن نعزز الفهم الأفضل بين الحكومات وصناعة الصيد والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والجمهور العام بشأن أهمية صيانة الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة. وفى هذا السياق أشدد بصورة خاصة على الحاجة الى المشاركة النشطة من جانب صناعة الصيد.

السيد الرئيس،

هذا هو المؤتمر الوحيد المعنى بمصايد الأسماك ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة الذى يعقد قبيل مؤتمر القمة العالمى المعنى بالتنمية المستدامة فى جوهانزبرج حيث سيحدد قادة العالم التزام المجتمع العالمى بالتنمية المستدامة. ولذا ينبغى أن تخرج من ريكيافيك الى جوهانزبرج رسالة قوية بشأن الشراكة العالمية لدعم الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية.

أود أن أشكر حكومة النرويج لدعمها السخى لهذا المؤتمر والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لتعاونه الكبير فى اعداد هذا المؤتمر وأرجو لكم اقامة سعيدة فى أيسلندا.

شكرا لكم سيدى الرئيس.